

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### انتقادية المحقق الخميني تجاه أستاذنا

لقد هزَ المحقق الخميني جذورَ استدلال أستاذنا قائلاً:

«وفي»:

· أولاً: إنَّ قياس علل التشريع بالتكوين مع الفارق [1] لأنَّ المعلول في العلل التكوينية لا شبئية له و لا تشخيص قبل تأثير علته، فبعلته يصير موجوداً متشخصاً، وأما المبعوث إليه في الأوامر ف تكون رتبته مقدمة على الأمر، فلابد للامر من تصور المتعلق بكلية قيوده حتى يأمر به (بخلاف المعلول التكويني المعدوم تماماً قبل العلة) فإذا أمر بنفس الطبيعة بلا قيد تكون هي المأمور بها لا غير ... وبالجملة: إنَّ الأمر التعبدى - بعد اشتراكه مع التوصلى في أنَّ كلَّ واحد منهما إذا تعلق بشيء ينتزع منه بلاحظ عنوان المأمور به و المبعوث إليه (فكلاهما مأمور بهما) - يفترق عنه بأنَّ المطلوب منه و المبعوث إليه فيه لم يكن الطبيعة (البحثة) بل هي مع «قصد الأمر» أو التقارب أو نحوهما.

· فلابدَ أن يكون مثل تلك القيود مورداً للبعث والتحريك، و لا يكون كذلك إلا بأخذها في المتعلق، و إلا فصرف الأمر بالطبيعة لا يمكن أن يكون محركاً إلى غيرها.

· ثانياً: لفائل أن يقول: إنَّ على فرض تسليم كون التشريع كالتكوين لا يلزم منه ما ذكره (بأنَّ تحقق الماهية خارجاً سيطبق على المقيد بلا تقيد لمفهوم الماهية) لأنَّ النار المحرقه للقطن - مثلاً - إنما تحرق نفس الطبيعة (النارية) لا ما لا ينطبق إلا على المقيد وعلى المعلول للإحراق و هو المحرق (نعم يتعلق الإحراق بها تصير الطبيعة موصوفة بوصف لا يمكن لأجله أن تنطبق إلا على المقيد (خارجاً و قهراً) لكنَّ هذا القيد و الوصف (أي الاحتراق هو) بعد الاحتراق رتبة و بعلته، و لا يمكن أن يصير موجباً لضيق الطبيعة المتعلقة للإحراق.» [2]

نتائج إجابته أنَّ وصف «الاحتراق المعلول» لا يقيد الطبيعة النارية - الإحراق - بل سيقع القطن بعد الإحراق معلولاً للإحراق تلقائياً، فمعلولية الاحتراق ستتحقق تلو الإحراق الخارجي مستنداً إلى نفس هذه العلة، ففي نفس النسق، هي العلل الشرعية حيث قد تقيد المتعلق بنفس العلة - كداعي أمره - بحيث سيستند المتعلق إلى علته عقب تتحقق العلة الشرعية - الأمر - ولكن لا تتقيد العلة بالمعلول أو بالعكس - كي تتوارد أصالة التعبدية - فلا تتحقق التعبدية قبل تتحقق المتعلق المعلول بل بعد تتحقق العلة من تقidiهما ببعض.

ولكن نجيه بأنَّ المحقق الحائر قد استهدف أصل «استناد المعلول إلى علته» - حتى عقيب تتحقق العلة و الأمر الشرعي - وبالتالي قد توفر المعلول بداعي علته، إذ سيتسبِّب المعلول - المتعلق - إلى علته - الأمر - تماماً فينجب أصالة التعبدية.

و بعدما دحضنا أصلة التّعبديّة و حسمنا أيضًا استحالة تقيد المتعلق بداعي الأمر تماماً، فقد استنّجنا إمكانية العقلية فطبقنا «الإطلاق اللفظي» حصولاً لأصلة التّوصليّة بحيث لو شكنا في ركيبة قيد -قصد الأمر- و تعبيته أم انعدام هذا القيد، لتفعلت أصلة التّوصليّة تمكّناً بالإطلاق لفظ الأمر.

· و ثمة شجار حول سلامة «الإطلاق المقامي» أيضًا لتسجيل التّوصليّة، فإنّ الأصولي الذي يرى استحالة «تقيد لفظ الأمر الأول بالقصد» فسيُتاح له أن يجري الإطلاق المقامي ليُصحّ تقيد الأمر الثاني -لا الأول-. وفقاً لمنهج المحقق التّائيني الشهير، فلو افتقدنا تقيد الأمر الثاني بالقصد أيضًا -سواء الأمر الإنسائي أم الخبر بداعي الأمر- لاستطعنا التّوصليّة، إذ الاستحالة المطروحة ترتكز على «تقيد الأمر الإنسائي» بينما «الخبر بداعي الأمر» -نظير يعيد- يُعدّ جعلاً و بياناً للشارع أيضاً بحيث لا تشوّه الاستحالات السالفة والاختلافات السابقة.

· و لكن لو استنكر أصولي إطلاقي اللفظي و المقامي معاً تماماً، فلدى الارتياب سيلزمه الرُّكون إلى الأصل العملي بحيث إما أن يعتصم بالبرأة العقلية أم الشرعية أم الاشتغال العقلي، إلا أنّ إدراها فقط هي اللائقة و المحقة، فلو صدر أمر قطعي - كالصلة أو الخمس - فشكنا في ركيبة قيد ما و عدم ركيبتها، فهل العقل سيستوجّه -أي الاحتياط مع داعي الأمر- أم سيرئه وفقاً لأصلة البرأة العقلية.

و في هذه الساحة قد باح المحقق الخراساني بمعتقده قائلاً:

«فاعلم أنه لا مجال لها هنا إلا لأصلة الاشتغال (عقلًا) و لو قيل بأصلة البراءة (العقلية) فيما إذا دار الأمر بين الأقل و الأكثر الارتباطيين و ذلك لأن الشك لها هنا في الخروج عن عهدة التكليف المعلوم مع استقلال العقل بلزوم الخروج عنها فلا يكون العقاب مع الشك و عدم إحراز الخروج عقابا بلا بيان و المؤاخذة عليه بلا برهان ضرورة أنه بالعلم بالتكليف تصح المؤاخذة على المخالفه و عدم الخروج عن العهدة لو اتفق عدم الخروج عنها بمجرد الموافقة بلا قصد القرابة و هكذا الحال في كل ما شك دخله في الطاعة و الخروج به عن العهدة مما لا يمكن اعتباره في المأمور به كالوجه و التمييز». [3]

فالحاصل أن المشهور رغم تطبيق البرأة العقلية لدى الأقل و الأكثر الارتباطيين -كوجوب السورة- و لكن الجميع سيحتاطون في هذا الميدان مؤكداً -أي الشك في لزوم قصد الأمر-:

- بل بطريق أولى إذ مسألة «قيدية السورة ضمن المتعلق» لم تستحيل فأتى إجراء البرأة تماماً بينما في ساحة النزاع قد استحال «التقيد بقصد الأمر» -طبعاً وفقاً للأخوند و... لا الجميع- فأجبوا بالاحتياط فحسب، و لهذا، حتى البرائين سيحتاطون جزاً.

- إذ لا ينحل العلم الإجمالي في هذا المضمار لأنّ مُرتابون في «كيفية تأدية التكليف اليقيني» بحيث يتوجّب توفير الغرض المستيقن -أي الأمر الراسخ-. بينما الشك في قيديّة السورة يرتبط «بكميّة الأجزاء» فتَقبّلت الانحلال تماماً، و لكن محظّ حوارنا لا تخصّ عدد الأجزاء بل كيفية الامتثال و تحصيل الغرض النهائي -بحقّد الأمر أم بدونه- و حيث لا تُبرئ العهدة اليقينية بلا إثبات قصد الأمر، فستظلّ الذمة مشتغلة عقلًا حتى يُمثل الأمر بأتم صورته.

---

[1] وقد أكدّ الأستاذ الميجّل هذه الإجابة كراراً قائلاً: «أساساً، إن المقارنة ما بين التّكوين -العرض- و التشريع -الحكم- تُعد غلطة فادحة تماماً لدى عشر الأصوليين إذ هذه المحاذير تتوجّه إلى الأمور التّكوينية المستتبعة للعلل و المعاليل، بينما أفق

«الاعتباريات» أجنبية عن هذه القوانين بتناً إذ بوايتها منفتحة لدى المعتبر كجعل الإمامة للتشريع - كآية: «إني جاعل للناس إماماً» - و كالأحكام الوضعية و كالعقود العقلائية و... و لهذا قد أكّدنا كراراً بأنّنا نرفض الكبّر المزعومة بأنّ «الممتنع شرعاً كالممتنع عقلاً» و حيث إنّ حوارنا يحول حول «نّمط الاعتبار» فسوف يُتاح للشارع أن يَعتبر «قصد الامتثال ضمن نفس الإنشاء» فلا تجرّحها أية إشكالية عقلية إطلاقاً، وبالتالي، قد تزحلقت خطوات بعض العمالقة حينما أدخل البراهين العقلية التّكوينية ضمن عالم الاعتبارات الشرعية، إذ نطاق عالم الاعتبار وسبيع للغاية بحيث يتولّد وفقاً لمشيئة المعتبر، ولهذا تُعدّ قضيّتنا هينّة في عالم الاعتباريات، أجل، إنّ نفس عملية «اعتبار المولى» ذات واقعية خارجية، إلا أنّ «الحكم المعتبر» عديم الواقعية إذ يتقوّم بمدى «نوعية اعتباره» فنظراً لهذه اللّمعة اللامعة ستتلاشى كافة المناقشات حول استحالة التقدّم و التّأخر و استحالة التّوقف و الدّور و الخلف و ما شاكلها إذ الاعتباريات خارجة موضوعاً عن هذه الأبحاث المستعصية.

[2] مناهج الوصول إلى علم الأصول. Vol. 1. ص276-277 قم - ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمیني.

[3] آخوند خراسانی محمدکاظم بن حسین. کفاية الأصول (طبع آل البيت). ص75 قم - ایران: مؤسسه آل البيت (علیهم السلام) لإحياء التراث.